علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

الجنوب العربي مشروع استعماري كشف الشعب حقيقته وتصدى له وهزمه

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2011م

وحتى تبقى عدن الميناء منافساً في كل وقت، كان لابد لها من مواكبة التغييرات في النشاط التجاري الملاحي.. فاستبدال السفن الشراعية بالبخارية على ان توفر عدن وقود الفحم للبواخر المرتادة وقد نجحت بذلك.. كما نجحت بعد ذلك عندما تحولت البواخر المستخدمة للفحم الى وقود البترول. لاشيء متروك للصدفة بل التخطيط الاستباقي كان سمة عدن في اوج ازدهارها. لقد كانت عين عدن على قناة السويس لحظة بلحظة فعندما كان يتم تعميق القناة لاستيعاب سفن اكبر، تقوم عدن بتعميق مينائها وبزيادة قدم واحد من عمق قناة السويس.

وكما فعل ابن زياد، قامت سلطة الاحتلال بتوفير الامن في عدن ونفذت العديد من المشروعات الخدمية واتخذت سياسات تشجيعية لجذب التجار والمستثمرين اليها فنجحت بذلك حتى اصبحت عدن الميناء من انشط موانئ الخدمات في العالم. لقد كان لهذه الاجراءات والقرارات تأثير مباشر لازدهار عدن.. فحركة ونشاط تبادل السلع الفرنسية والامريكية ارتفعت بشكل ملحوظ وازدهرت تجارة السلع المارة (الترانزيت) وازدادت اعداد المراكب القادمة من الصين والهند والحبشة من (٨٠) مركباً ليصل عددها الى (١١٢٠) مركباً خلال السنوات العشر التي اعقبت اعلان ميناء عدن ميناءً حراً. وتوالت الاحداث لتتمكن عدن من استيعاب مايفوق (٦٠٠٠) سفينة في العام في الستينات.

اسباب تدهور نشاط الميناء

ولقد كان لاغلاق قناة السويس في ١٩٦٧م الاثر البالغ في تعطيل دور عدن كميناء محوري لتزويد السفن بالوقود وكمركز تجاري خدماتي ملاحي مهم، حيث اجبرت السفن مرة اخرى على الدوران حول رأس الرجاء الصالح للوصول الى موانئ الخليج والهند والشرق الاقصى واستراليا ما قلل من عدد السفن المارة او الواصلة الى موانئ البحر الاحمر او خليج عدن وبالرغم من افتتاح قناة السويس في السبعينات وتعميق الميناء، الا ان ذلك لم يشفع لعدن، لان تستعيد مكانتها في الملاحة الدولية بسبب تقادم خدماتها التي اصبحت متواضعة في ذلك الوقت ولكن السبب الرئيسي كان سياسة الدولة آنذاك والتي اهملت ولم تسع لتطوير الميناء بالقدر الذي يستحقه.

بشائر الخير لميناء عدن

وبينما كان ميناء عدن يحتفل وفي مطلع التسعينات لافتتاح ارصفة المعلا متعددة الاغراض، تحقق اسمى اهداف الثورتين اليمنية(سبتمبر واكتوبر) وتطلعات اليمنيين قاطبة الا وهو الوحدة اليمنية المباركة. ولقد ادرك قائد مسيرة الوحدة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح منذ الوهلة الاولى اهمية هذا الصرح الاقتصادي لمستقبل اليمن ليمنحه رعاية خاصة فاعلن عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية وتلى ذلك اعلان ميناء عدن ميناء حراً في عام ١٩٩٥م. هذه العناية تمثلت باقرار فخامته لتشييد محطة عدن للحاويات بمواصفات عالمية ويعلن للعالم بان ميناء عدن قادم وعازم لان يستعيد مكانته في خارطة الملاحة الدولية. وكانت نتيجة هذا الاجراء تحسن اداء ميناء عدن وارتقى من المرتبة(٣١٠) في عام ١٩٩٥م من بين الموانئ العالمية المتخصصة بتداول الحاويات ليصبح في المرتبة رقم (١١٩) في عام ٢٠٠٢م. ولقد وعى فخامته في ان توفير البنى التحتية الرئيسية واقامة احدث التسهيلات لا يمكن ان ينعزل عن تأمينها، ولهذا وبفطنة قائد مسيرة الوحدة قرر في عام ٢٠٠٢م انشاء مؤسسة متخصصة للقيام بمهام تأمين الميناء وهي مصلحة خفر السواحل التي تعد بمقاييس هذه الايام افضل المؤسسات الامنية في المنطقة والذي نتج عنه الغاء علاوة مخاطر الحرب على الموانئ اليمنية من قبل شركات التأمين والتي كبدت الاقتصاد اليمني خسائر فادحة.

دعم البنية المؤسسية

واليوم بعكس الامس الذي تمتع ميناء عدن فيه كميناء خدماتي، فالهدف هو استقطاب نشاط مناولة حاويات الترانزيت مع توفير وتحسين اداء الخدمات المكملة الاخرى لكن تعزيز القدرة المؤسسية ودعم جهود ادارة الميناء سياسياً واقتصادياً ومعنوياً يعد بذات اهمية توفير الخدمات الاساسية.. وعلى هذا السياق ادرك فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام ومن خلفهم من القيادة السياسية أهمية تعزيز وتقوية البناء المؤسسي لمصلحة الموانئ اليمنية- ميناء عدن ليتمكن من استعادة موقعه على خارطة الملاحة الدولية والذي تبلور في اصدار قرار مجلس الوزراء رقم (١١٢) لعام ٢٠٠٤م والذي اعاد مسؤولية التنظيم والاشراف على محطة عدن للحاويات الواقعة ضمن حدود الميناء ويمارس نشاطاً يأتي ضمن نطاق صلاحيات مصلحة الموانئ اليمنية- ميناء عدن.

ان تعزيز القدرة الاستيعابية لميناء عدن عن طريق تشييد مراس اضافية لمناولة الحاويات وتعميق الميناء لضمان استقطاب الاجيال الجديدة من سفن الحاويات العملاقة(حمولة ٨٠٠٠ حاوية ومافوق) وزيادة اسطول الخدمات البحرية وتحسين مستوى خدمات الميناء، يعد هاماً الى جانب اقرار قانون حديث لميناء عدن واعداد المخطط العام للميناء استكمالا للقرار (١١٢) .

ان تمكين مصحلة الموانئ اليمنية ميناء عدن من تنفيذ هذه الحزمة من الاجراءات كونها الجهة المعنية والمختصة لهذا النشاط سينتج عنه رؤية قويمة لمستقبل الميناء الذي يعوّل عليه الجميع للمساهمة جذرياً في تحسين المستوى الاقتصادي والمعيشي لأبناء الوطن.. ولم لا..حيث ان توفير وظيفة واحدة في الميناء يخلق مابين (١٠-٢٠) فرصة عمل غير مباشرة كما تشير الدراسات.. اضف الى ذلك فان انتعاش الميناء يعني انه سيساهم في تخفيض كلفة